

2016

التقرير السنوي

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إعداد

مديرية إدارة المشاريع وتطوير الأداء المؤسسي

كلمة معالي الوزيرة مجد شويكة



يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام 2016، والذي يبين أهم إنجازات الوزارة خلال هذا العام، والتطلعات والمشاريع المستقبلية التي تعمل الوزارة على تنفيذها في إطار رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني الرامية إلى تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردني.

أنشئت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في شهر نيسان عام 2002، حيث تولت الوزارة مسؤولية وضع السياسات الخاصة بقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في المملكة الأردنية الهاشمية، وتقوم بتقديم كافة أوجه الدعم للمبادرات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى المحلي وزيادة الوعي حول استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من قبل كافة القطاعات السكانية وفقا لخطة شمولية، كما وتقوم بتيسير التقاطعات بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصحة والتعليم والتركيز على نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك القطاعات ودعم تطوير المحتوى الإلكتروني العربي والمحلي، ولا بد من الإشارة إلى أن تحقيق الوزارة لأهدافها يكون من خلال تعزيز الشراكة الفاعلة ما بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ونؤكد في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اعتزازنا بهذه المرحلة التي وصلنا إليها من التطور والنمو، وعلى التزامنا بعودنا وبالمسؤولية التي نحملها تجاه وطننا ليبقى الأردن ذخراً لأبنائه ونموذجاً للبلد المتحضر الحر.

واخيراً فإنني أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير إلى جميع الزملاء العاملين في الوزارة على جهودهم المبذولة في تحقيق هذا الانجاز سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة وطننا الغالي بما يسهم في إعلاء صرحه وبناء مجده تحت ظل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين .

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
5	نشأة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
7	رؤية 2025 ومبادرات الرؤية التي تقع ضمن مسؤولية الوزارة وتساهم الوزارة في تنفيذها
11	الرؤية، الرسالة والقيم الجوهرية
12	الأهداف الاستراتيجية
13	الهيكل التنظيمي لوزارة الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات
14	مديريات وادارات برامج الوزارة
18	الشركاء
20	إنجازات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام 2016
27	نبذة عن انجازات الوزارة في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز والاثار المترتبة عليها
29	المسؤولية المجتمعية

نشأة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تولت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومنذ إنشائها في نيسان عام 2002، مسؤولية وضع السياسات والتشريعات الخاصة بقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك وفقاً للمهام والمسؤوليات المحددة ضمن قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته وقانون الخدمات البريدية رقم 34 لسنة 2007.

وتقوم الوزارة من خلال مديرية السياسات والاستراتيجيات بوضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لتطوير قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد ومتابعة التطورات الحاصلة في هذه القطاعات لعكسها على السياسات العامة عند إعدادها ومراجعتها بما يضمن انسجامها معها حيث تعكس الخطة الاستراتيجية هدف الوزارة في وضع سياسات وتشريعات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لضمان تطوره من خلال إيجاد بيئة قانونية تنظيمية منافسة قادرة على استيعاب التكنولوجيا كعامل تغيير نحو تنمية اجتماعية اقتصادية في مجتمع مبني على المعرفة. كما تقوم الوزارة بمتابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة على المملكة من الاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، وتبذل كافة الجهود للعمل على إزالة العوائق أمام قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختلفة وبما يساعد الوزارة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وتقوم الوزارة بتقديم كافة أوجه الدعم للمبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي وتنمية الوعي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لخطة شمولية. هذا بالإضافة إلى جهود الوزارة في الترويج لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد في المملكة، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتسعى الوزارة من خلال تشجيع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص إلى خلق استثمارات جديدة في القطاع وبالتالي تطوير الصناعة محلياً وذلك بهدف خلق مجتمع الاقتصاد المعرفي وتأهيل الأردن ليصبح مركزاً إقليمياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات..

ومن الجدير بالذكر أن الوزارة ووفقاً للمهام والمسؤوليات المناطة بها فهي لا تقدم أية خدمات للمواطنين بشكل مباشر.

ومن أهم البرامج التي تقوم الوزارة على تنفيذها برنامج الحكومة الإلكترونية وهو برنامج وطني تم إطلاقه بتوجيهات من قبل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني، يهدف إلى تحسين أداء الحكومة التقليدي في مجال تقديم الخدمات وزيادة كفاءتها ودقتها واختصار الوقت والتكلفة اللازمين لأداء الأعمال ورفع مستوى رضى المتعاملين وخلق التكامل بين الإدارات الحكومية.

يتمحور عمل برنامج الحكومة الإلكترونية بشكل أساسي حول تهيئة وتطوير الأطر التشريعية وإنشاء وتطوير البنى التحتية وإعادة هندسة عمليات الجهات الحكومية بشكل أفضل وأكثر فعالية، إضافة إلى تأهيل موظفي القطاع العام وإكسابهم المهارات اللازمة لتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين وفقاً لأفضل الممارسات وباستخدام أحدث أساليب التكنولوجيا وبما يضمن أعلى مستوى من الكفاءة.

كما تنفذ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني ذات السعة العالية، وتستخدم في تنفيذه أحدث التقنيات ويساهم البرنامج في خلق البنية التحتية الإلكترونية كما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن وسيخدم وبشكل أكثر كفاءة المتطلبات الضرورية للنهوض بالنظام التعليمي وزيادة انتشار خدمة الانترنت في المملكة لتصل إلى المناطق النائية أيضاً.

رؤية 2025

"رؤية الأردن 2025" ترسم طريقاً للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع. ومن مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات. ولكي يتحقق ذلك، لا بد من رفع مستوى البنية التحتية، ورفع سوية التعليم والصحة، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في العملية التنموية وانطلاقاً من هذه المبادئ، تقترح الرؤية خارطة طريق للمستقبل تستلزم توافقاً من فئات عريضة في المجتمع حول معالم الطريق والأدوار المناطة بكافة الجهات المعنية وأصحاب المصالح في الاقتصاد، وفي مقدمتهم القطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف المنشودة. كما أن على الحكومة توفير البيئة التمكينية لتلك الغاية. كذلك فإن الرؤية تراهن على أن النجاح في تحقيق محتواها وتنفيذ السياسات الواردة فيها يتطلب التزاماً من قبل المواطن والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك ترجمة لشعار المواطنة الفاعلة الذي أشار إليه صاحب الجلالة في أوراقه النقاشية

ان أهم ما تسعى الرؤية لتحقيقه هو رفاه المواطن وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة إليه، وذلك وصولاً إلى مجتمع متوازن تتاح فيه الفرص لكافة الشرائح ويتم فيه تجسير الهوة بين المحافظات. وتضع الرؤية المواطن الأردني في قلب العملية التنموية، إذ يقاس النجاح والفشل استناداً إلى مدى تحقيق التقدم على مستوى الأفراد، وبالتالي رفاه المجتمع. أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فإن الهدف هو تحقيق الاستقرار المالي القائم على الاستدامة المالية وتحقيق الاعتماد على الذات وتعزيز الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد الأردني والخروج التدريجي من جميع أشكال الدعم العشوائي واستهداف الفئات المستحقة للدعم مباشرة، الأمر الذي من شأنه تعزيز منعة الاقتصاد وقدرته على الصمود والحد من تأثير الصدمات الخارجية على أدائه.

مبادرات رؤية 2025 التي تقع ضمن مسؤولية الوزارة وتساهم الوزارة في تنفيذها

- تحديد الخدمات الحكومية القابلة للتحويل الإلكتروني وإعادة هندستها وتبسيط إجراءاتها لتصبح جاهزة للتحويل الإلكتروني وفق أولويات وآليات عمل برنامج الحكومة الإلكترونية ومتابعة تنفيذها.
- توسيع استخدام التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في تحصيل الإيرادات العامة بهدف تسهيل إجراءات التحصيل مثل نظام المدفوعات الوطني والتسديد من خلال البطاقات الإلكترونية.
- جمع المواقع الإلكترونية الحكومية في بوابة موحدة للحكومة مع مظهر وهيكل متنسق لمواقع الوزارات والدوائر الفردية وإعداد استراتيجية الحكومة الإلكترونية للأعوام 2015-2018.
- زيادة التوعية بالحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني لتشمل المواطنين، الأعمال، والمؤسسات الحكومية.
- تطوير أساليب وعمليات مبتكرة (مثل تطبيقات الهاتف المحمول) لاستخدامها لجمع وتحليل التغذية الراجعة من المواطن على الخدمات الحكومية والبنية التحتية العامة، وتقديم الشكاوى، والتواصل حول الأولويات على المستويين الوطني أو المحافظات.
- الإسراع في تنفيذ الخدمات الذاتية للمواطن من خلال استخدام واجهات الحكومة الإلكترونية كما هو موضح في استراتيجية الحكومة الإلكترونية 2014-2016
- تعميم استخدام الأنظمة المحوسبة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، التي تتيح الربط الإلكتروني مع باقي الأنظمة المحوسبة المعمول بها في المؤسسات والدوائر الحكومية الأخرى
- إعداد دراسة حول الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل بهدف دراسة الجوانب الاجتماعية التي تسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب
- اعتماد معايير وطنية لأمن الشبكات والمعلومات.
- انفاذ وتفعيل جميع القوانين والأنظمة الخاصة بشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقا للمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال.

- اعتماد آليات لابتعاث وتبني الطلاب المتفوقين من قبل شركات القطاع الخاص.
- التسريع في تطبيق التشريعات اللازمة لأمن وحماية البيانات الشخصية والخاصة.
- وضع برامج لتدريب للخريجين بالشراكة مع القطاع الخاص.
- استكمال شبكة الألياف الضوئية ذات السرعات العالية.
- تسهيل إجراءات منح التراخيص لشركات الاتصالات بكافة أنواعها، والتشجيع على مشاركة البنى التحتية، مما يزيد من نسب انتشار واستخدام التكنولوجيا والاتصالات في المملكة.
- توجيه الأسر نحو استخدام آمن للإنترنت وكيفية حماية البيانات الشخصية والخاصة.
- بناء منصة للمغتربين على الإنترنت، لربط جميع الأردنيين المقيمين في الخارج، وتوفير صلات إلى مواقع البحث عن عمل وتقديم المشورة حول الهجرة.
- تفعيل الشراكة بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجميع القطاعات الأخرى ذات الأولوية (الصناعات الدوائية والخدمات البنكية وخدمات الأعمال والتعليم والصحة) عن طريق التعاون لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمالها.
- تطوير المشتريات الحكومية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سوف تشجع البحث والابتكار وتنمية تسجيل ونشر IP الجديدة.
- توجيه الأسر وإرشادها للتطبيقات اللازمة لاستخدام الإنترنت من قبل الأطفال دون السن القانونية.
- تعزيز التعاون والتنسيق في التسويق العالمي والترويج للصادرات على المستوى الدولي.
- تشجيع ودعم جهود البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأفكار الخلاقة.
- تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية على تطوير التطبيقات التكنولوجية المرتبطة بأمن المواطن.
- الشركات المتوسطة والصغيرة لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات لزيادة صادراتها.

- تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية على المشاركة في تطوير المنتجات (end-to-end) من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التسويق، في تطبيقات جديدة للقطاعات المستهدفة في الأردن.
- الوصول إلى الحكومة الذكية من خلال تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الاستثمار في مجال البحث والابتكار.
- تطوير وتوسيع المحتوى العربي والمحتوى الوطني بشكل يسهل الاستخدام ويزيد من إنتاجية القطاعات.

الرؤية

" قطاعات اتصالات وتكنولوجيا معلومات و بريد متطورة وآمنة تحسن نوعية الحياة "

الرسالة

تحقيق رؤية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال:

- تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لأسواق منافسة تشجع الابداع والابتكار وتقدم الخدمات والمنتجات بجودة عالية.
- دعم وتعزيز قدرة وتنافسية قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد محلياً واقليمياً ودولياً واستقطاب الاستثمار.
- تعظيم الاستفادة من موارد تكنولوجيا المعلومات وتعزيز مفاهيمها واستخداماتها للمساهمة في تحقيق الشمولية الاجتماعية ودمج الفجوة الرقمية للوصول الى المجتمع المعرفي.
- رفع كفاءة خريجي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

القيم الجوهرية

المهنية

تطبيق الممارسات المهنية الفضلى في العمل وتغليب الموضوعية والاعتماد على الأسس العلمية لاتخاذ القرار وضمان التطور المهني للموظفين بحسب الكفاءة والجهد والمؤسسية في العمل.

بيئة عمل إيجابية

بيئة عمل تتسم بقنوات اتصال مفتوحة والعمل بروح الفريق الواحد والاحترام المتبادل.

التميز

التميز في الأداء ونوعية الخدمة المقدمة والسعي نحو التطور المستمر والالتزام لتحقيق الأهداف الوطنية وتحقيق المصلحة العامة.

الشفافية والنزاهة

بساطة ووضوح كافة الإجراءات والعمليات وتوافرها حسب الأصول والنزاهة في تطبيقها.

الريادة

بيئة تنافسية عالية وإدارة مرنة سبابة لتقدم الأفضل والأكثر اتقاناً مع التقيد بالأنظمة والقوانين.

الاهداف الاستراتيجية

- وضع سياسات وتشريعات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لضمان تطوره.
- زيادة حصة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الاستثمارات.
- استكمال الشبكة الحكومية ذات النطاق العريض وإدامتها.
- توفير البنية التحتية والخدمات المشتركة وتقديم الدعم لكافة المؤسسات الحكومية للتحول الإلكتروني.
- إطلاق وتنسيق ودعم المبادرات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مأسسة وتعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية.
- تطوير وتحفيز كفاءة الأداء المؤسسي.

مديريات وإدارات الوزارة

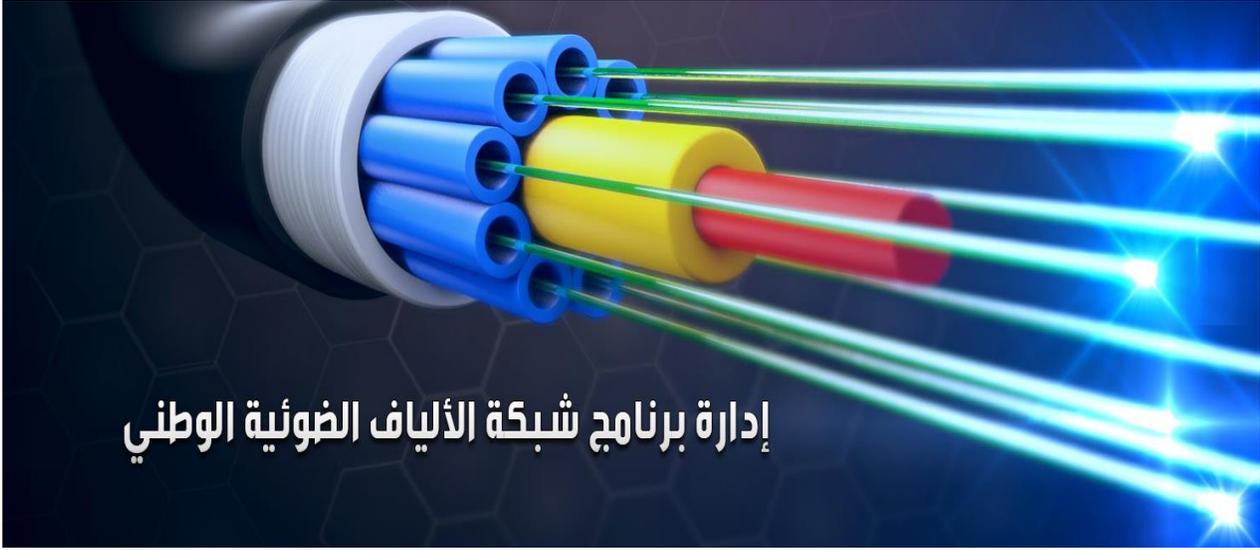


إدارة برنامج الحكومة الإلكترونية

برنامج الحكومة الإلكترونية برنامج وطني قد تم طرحه من قبل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني، الهدف منه هو تحسين أداء الحكومة التقليدي في مجال تقديم الخدمات وزيادة كفاءتها ودقتها واختصار الوقت اللازم لأداء الأعمال ورفع مستوى رضى العميل وخلق التكامل بين الإدارات الحكومية بالإضافة الى المزيد من العناصر المتعلقة بأسلوب عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية الأردنية وفهم الجهات الأخرى لهذه الحكومة.

يتمحور عمل برامج الحكومة الإلكترونية بشكل أساسي على إعادة هندسة الأعمال بشكل افضل واكثر فعالية وتطوير أداء الموارد البشرية وفي نهاية الأمر الوصول إلى اعتماد افضل الممارسات واحداث أساليب التكنولوجيا كأداة لتمكين المساهمين في الحكومة من تنفيذ العمليات الجديدة.

إن من أهم مخرجات الحكومة الإلكترونية العمل على توفير خدمات إلكترونية بهدف توفير الوصول الميسر للخدمات الحكومية لكافة المستخدمين ومن خلال قنوات متعددة .



إدارة برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني

انطلاقاً من الرؤية الملكية السامية وبناءً على موافقة مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 25 حزيران 2003 فقد تم البدء في إنشاء شبكة الألياف الضوئية الوطنية / شبكة المدارس من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث تم العمل على تنفيذ شبكة التعليم الجامعي والبحث العلمي وذلك بربط ثماني جامعات حكومية إضافة إلى شبكة المدارس التي تهدف إلى ربط حوالي 3600 مؤسسة تعليمية والتي تشمل مدارس حكومية وكليات مجتمع و محطات معرفة ومراكز مصادر تعلم. ولتعزيز الاستفادة من هذه الشبكة في خدمة الجهود الوطنية لتطوير وتحديث القطاع العام، فقد تم توسيع نطاق المشروع ليشمل ربط الجهات الحكومية ودعم إنشاء الشبكة الحكومية الآمنة وربط الجهات الصحية.

خدمات برنامج الاليف الضوئية الوطني

- إنشاء البنية التحتية اللازمة لربط المدارس والجامعات ضمن شبكة تعليمية واحدة وربط كافة الدوائر والوزارات والمؤسسات الحكومية والجهات الصحية من خلال شبكة آمنة.
- متابعة والاشراف على إنشاء شبكة الألياف الضوئية ضمن مختلف مناطق المملكة وتوفير خدمات الصيانة لضمان استمرارية عملها.



مديرية السياسات والاستراتيجيات

تساهم مديرية السياسات والاستراتيجيات بشكل حيوي وفعال في تطوير قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد من خلال رسم السياسات الوطنية لهذه القطاعات ووضع الخطط الإستراتيجية اللازمة لتنفيذها، كما تعمل المديرية على متابعة التطورات الحاصلة في هذه القطاعات لعكسها على السياسات وضمان انسجامها معها.

تسعى هذه المديرية الى تحقيق مهام ورؤية الوزارة وذلك من خلال اعداد ومراجعة سياسات واستراتيجيات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد ومتابعة التطورات في القطاعات للتأكد من مدى انسجامها مع افضل الممارسات العالمية بالإضافة إلى إجراء المسوحات والدراسات الاقتصادية المتخصصة لتوفير المعلومات والبيانات الكمية والنوعية بشكل دوري لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد وإعداد وتحديث الإستراتيجية الوطنية للتحول الإلكتروني/ الحكومة الإلكترونية .

خدمات مديرية السياسات والاستراتيجيات

- إعداد ومراجعة وتحديث السياسة العامة والخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.
- إجراء المسوحات الاقتصادية والدراسات المقارنة عن قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد



تمكين البيئة التنظيمية والاستثمارية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي توجيه الاستثمارات في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومتابعة الاتفاقيات الدولية والمبادرات الالكترونية والبحث عن مصادر التمويل لدعم مشاريع الوزارة

خدمات مديرية الاستثمار والترويج

- تمكين البيئة التنظيمية والاستثمارية
- دعم انشاء الصناعات مثل المحتوى العربي والمحلي، IT-enabled BPO، اضافة الى ادارة علاقات المستثمرين ودعم جهود تطوير الاعمال
- إطلاق ودعم المبادرات والبرامج الرامية إلى زيادة انتشار وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وسد الفجوة الرقمية
- متابعة المبادرات والبرامج الالكترونية الأردنية الرامية إلى بناء القدرات التقنية للأفراد والمجتمع ودعمها مادياً.

الشركاء

تسعى الوزارة الى تعزيز فرص الشراكات المستقبلية لتحقيق المنفعة المتبادلة بين الشركاء وانشطة ومبادرات وبرامج الوزارة بما يضمن تعزيز القيمة المضافة لصالح الطرفين وضمان عملهم وفق استراتيجية الوزارة وسياساتها وقيمها والعمل المشترك لتحسين اداء نشاطات ومبادرات وبرامج الوزارة وتحقيق اهداف الشراكة بالإضافة الى بناء علاقات مستدامة اساسها الثقة والاحترام والشفافية المتبادلة.

يقسم شركاء الوزارة الى شركاء استراتيجيين وشركاء صانعي قرار وفقا لمساهماتهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية ودورهم في رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع.

➤ الشركاء الاستراتيجيين

❖ القطاع العام

الامن العام	دائرة الاحوال المدنية والجوازات
سلاح الجو الملكي	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
وزارة المالية	دائرة الإحصاءات العامة
مركز الملك عبدالله الثاني للتميز	البنك المركزي
وزارة تطوير القطاع العام	وزارة العدل
مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	وزارة الداخلية
وزارة المالية	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
وزارة التخطيط	هيئة تشجيع الاستثمار
وزارة العمل	ديوان التشريع والرأي
دائرة الاراضي والمساحة	ديوان المحاسبة
ديوان الخدمة المدنية	

❖ القطاع الخاص

شركة توزيع الكهرباء
شركة الكهرباء الوطنية
شركة البريد الأردني
شركة كهرباء ارد
شركة الكهرباء الاردنية (JEPCO)
حكيم
جمعية انتاج
شركة زين
شركة امنية
شركة اورانج
شركة مايكروسوفت

➤ الشركاء صانعي القرار

شركة البريد الاردني
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
جمعية انتاج
جمعية الحاسبات

انجازات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام 2016

- إطلاق 22 خدمة إلكترونية -برنامج الحكومة الإلكترونية في 4 مؤسسات حكومية.

المؤسسة	الخدمات المفعله في عام 2016
إدارة ترخيص السواقين والمركبات	<ul style="list-style-type: none">• تعديل عنوان سائق أو مالك المركبة• تجديد الاحتفاظ برقم• اصدار تقارير الاحصائية• اصدار لوحة مركبة بدل تالف• اصدار لوحة مركبة بدل تالف• اصدار رخصة سوق بدل تالف• اصدار لوحة مركبة بدل فاقد• اصدار رخصة مركبة بدل فاقد• اصدار رخصة سوق بدل فاقد• تجديد رخصة مركبة

- اصدار شهادة لمن يهمله الامر
- اصدار مصدقة عن اخر شهادة
- اصدار مصدقة عن أخر شهادة لمن يهمله الأمر
- اصدار مصدقة عن اخر محضر اجتماع هيئة عامة عادي
- اصدار مصدقة عن اخر محضر اجتماع هيئة غير عادي
- اصدار مصدقة عن اخر عقد تأسيس

دائرة مراقبة الشركات

- ادخال حركة سيران (شركات)
- ايقاف حركات سيران (شركات)
- رفع رواتب شهر كانون الثاني للشركات
- الاستفسار عن ودفع الاشتراكات الشهرية للشركات

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

- طلب صورة مصدقة عن سجل فردي
- طلب صورة مصدقة عن اسم تجاري

وزارة الصناعة والتجارة

- إصدار الأنظمة الخاصة بالبطاقة الذكية.
- تم اطلاق 3 تطبيقات للهواتف الذكية في كل من دائرة الاراضي والمساحة، هيئة تنظيم النقل البري ومؤسسة الضمان الاجتماعي.
- تفعيل "مفتاح البنية التحتية العام (PKI)" والذي يساهم في توفير البنية التحتية الآمنة لضمان أمن وحماية التطبيقات وتوفير البنية التحتية الداعمة للتوقيع الالكتروني
- مشروع ربط إقليم الجنوب بشبكة الالياف الضوئية

➤ تم إحالة مشروع الخدمات الاستشارية لإقليم الجنوب.

➤ تم إحالة مشروع الأعمال المدنية والكوابل في عام 2015 حيث تم الانتهاء من حفر 436 كم، وتمديد وتعليق كوابل ألياف هوائية وأرضية بطول 160 كم لنهاية عام 2016.

➤ تم إحالة مشروع أجهزة الربط في عام 2015 (المرحلة الأولى) تم الانتهاء من تجهيز المواقع و توريد الأجهزة الخاصة بالمشروع.

• مشروع ربط إقليم الشمال بشبكة الالياف الضوئية:

➤ تم إحالة مشروع الخدمات الاستشارية لإقليم الشمال.

➤ تم إحالة مشروع الأعمال المدنية والكوابل لإقليم الشمال والانتهاه من حفر 67 كم لنهاية عام 2016.

- مشروع ربط إقليم الوسط بشبكة الاليف الضوئية:

تم طرح عطاء الخدمات الاستشارية لإقليم الوسط حيث تم استدرج العروض ودراسة العروض الفنية في عام 2016.

- برنامج تشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (GIP):

برنامج تشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (GIP) درب 180 خريج بهدف التوظيف، والذي يهدف الى التدريب التشغيل في مواقع العمل لدى الشركات المتخصصة حيث يخضع الملتحقون بالبرنامج لدورة تدريبية في بداية التعيين لإكسابهم المهارات الحياتية/الاستخدامية Soft Skills اللازمة.

ينفذ برنامج تشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (GIP) بالتعاون بين وزارة العمل، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الجمعية الأردنية للحاسبات، جمعية إنتاج وبدعم جزئي من برنامج التنمية الاقتصادية (سابق) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويقوم البرنامج بدعم 50% من رواتب الموظفين المتدربين لمدة سنة.

- إصدار قرار الحوافز والإعفاءات الخاص بخدمات تكنولوجيا المعلومات والتعليمات الخاصة بآليات التطبيق.

فقد تم منح قطاع تكنولوجيا المعلومات عدة اعفاءات وحوافز خلال عام 2016، تمثلت في اعفاء أنشطة قطاع تكنولوجيا المعلومات من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية عند شراء السلع أو الخدمات من داخل المملكة أو الاستيراد من الخارج ومن ضريبة المبيعات عند بيع الخدمات وتخفيض ضريبة الدخل المفروضة على دخل أنشطة تكنولوجيا المعلومات الى 5% بدلاً من 20%، كما تضمنت اعفاء صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ومنذ عام 2015. وشمول قطاع تكنولوجيا

المعلومات تحت مظلة القروض الميسرة من البنوك التجارية وبسعر فائدة لا يزيد عن 5% وإلغاء شرط وجود حد ادنى للاستثمارات غير الاردنية وعدم تقييد الاستثمار في القطاع.

• مبادرة ريتش 2025

أطلقت مبادرة ريتش 2025 (مبادرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي) بمبادرة ملكية سامية خلال فعاليات منتدى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي انعقد في شهر تشرين الثاني 2016.

أشرف على إعداد المبادرة الملكية ريتش 2025 مجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعضوية ممثلي المبادرة الملكية بمشاركة جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات- إنتاج ونخبة من ممثلي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تتمحور المبادرة حول التحول بالاقتصاد الأردني نحو الإقتصاد الرقمي بحلول عام 2025 لتمكين الأفراد وقطاعات الأعمال والشركات من تطوير اعمالهم بما ينعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني. وتسعى المبادرة إلى التحول الرقمي من خلال رقمته القطاعات الرئيسية باستخدام نماذج التحول التقني الجديدة في قطاعات الصحة والطاقة النظيفة، والتعليم، والمالية، والنقل، والاتصالات والأمن، وغيرها من القطاعات.

ترتكز خطة عمل مبادرة ريتش 2025 على 6 محاور أساسية، الأول يركز على الإبداع لتطوير أدوات وخدمات القطاعات المتخصصة، والثاني يركز على الإبداع في القطاع العام وتطويره وتشجيعه على تطوير التكنولوجيا، والثالث يركز على الشركات الريادية والناشئة، اما الرابع فيركز على تطوير الموارد البشرية بما يتماشى مع احتياجات السوق المحلية والعمل على سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والخامس على إيجاد

بيئة تشريعية وبيئة أعمال مستقرة وحاضنة للرياديين وللشركات والاستثمارات، والسادس على تطوير البنية التحتية الذكية التي من شأنها توفير قاعدة قوية للشركات ومنتجات القطاعات الرقمية

- **مسودة قانون "حماية البيانات الشخصية"**

يهدف هذا القانون إلى تحديد أطر تنظيمية لاستخدام البيانات الشخصية العائدة للمواطنين وحماية بياناتهم، بحيث يكون استخدامها وفقاً للقانون، ولتوفير الحماية للبيانات الشخصية للمتعاملين بالمجالات المختلفة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث أن زيادة عمليات تداول البيانات من خلال الوسائل الإلكترونية ساهمت في زيادة حجم هذه البيانات وتتنوع طرق معالجتها، ولذلك أصبح من الضروري استكمال منظومة التشريعات والقوانين بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية.

برزت الحاجة إلى قانون حماية البيانات الشخصية لإكمال منظومة التشريعات الأردنية التي تحمي وتعزز الثقة بالتعاملات الإلكترونية، ومنها التعاملات الحكومية وغير الحكومية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، وليكمل منظومة التشريعات والقوانين التي تحمي البيانات الشخصية للمستخدمين في المجال المصرفي والاتصالات.

- **مسودة "سياسة البيانات المفتوحة"**

عملت الوزارة مع الأطراف ذات العلاقة على إعداد مسودة سياسة البيانات المفتوحة، والتي تسعى من خلالها إلى إتاحة امكانية الوصول إلى البيانات - غير السرية أو المحمية بموجب القوانين السارية المفعول - الموجودة لدى الجهات الحكومية على أن يتم توفير هذه البيانات بشكل حر ومجاني لمستخدميها ضمن الشروط التي تتضمنها السياسة والتي من أهمها حماية الخصوصية.

كان إعداد هذه السياسة منطلقاً من إيمان الوزارة بأن إتاحة هذه البيانات ومشاركتها مع المهتمين يوفر الفرصة للمشاركة في صنع القرار ووضع السياسات و تحقيق الشفافية وإتاحة الفرصة للرياديين لإظهار طاقات الإبداع و الابتكار.

كما تهدف سياسة البيانات المفتوحة إلى تسخير المخزون الهائل والثمين من البيانات التي تم جمعها وتخزينها على مر السنين من قبل الجهات الحكومية والمتعلقة بجميع القطاعات للأفراد والأعمال، وهو ما يسهم في نمو الاقتصاد المجتمعي.

حالياً السياسة بمراحلها الأخيرة لإقرارها داخلياً تمهيداً لرفعها لمجلس الوزراء لأخذ الموافقات اللازمة عليها قبل إطلاقها بصورة رسمية

• نظام معدل لنظام ترخيص واعتماد جهات التوثيق الالكتروني رقم 86 للعام 2016 :

يهدف النظام المعدل لنظام ترخيص واعتماد جهات التوثيق الالكتروني الى توحيد مدة الترخيص الممنوح لجهات التوثيق الالكتروني في ثلاث سنوات بدلا من تحديد مدد معينة عند اصدار الرخصة او الاعتماد.

وقد جاء نظام ترخيص واعتماد جهات التوثيق الإلكتروني المعدل لتمكين هيئة تنظيم قطاع الاتصالات من ممارسة مهامها المتعلقة بترخيص واعتماد جهات التوثيق الإلكتروني، استناداً إلى أحكام المادة (39) من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (85) لسنة 2001. ستقوم الهيئة بإعداد التعليمات المنبثقة عن هذا النظام والمواصفات الفنية المطلوبة ليصار إلى تطبيق النظام واستقبال طلبات ترخيص واعتماد جهات التوثيق الإلكتروني إلى جانب تمكين منح المعاملات الإلكترونية ثقة المتعاملين بها من خلال اجراءات توثيق امانة من جهات مرخصة او معتمدة.

• نظام معدل لنظام الحوالات البريدية والاذون البريدية رقم 163 لسنة 2016

تم اصدار نظام الحوالات البريدية والاذون البريدية رقم 76 في العام 2000، ونظرا للحاجة إلى متابعة التطور على جميع النواحي خاصة في اداء تقديم الخدمات خاصة مع

التطور الإلكتروني، فقد تم تعديل النظام في عام 2016، حيث إقرار النظام المعدل من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2016/11/16.

يهدف النظام المعدل الى تمكين اجراء المراسلات المالية سواء كانت بالحوالات الفورية او عن طريق الاذن البريدية وذلك بغرض تعديل الصلاحيات المتعلقة بإجراءات تقديم خدمة الحوالات البريدية، وإضافة الوسائل الإلكترونية في تقديم خدمة الحوالات البريدية والأذن البريدية، وتعديل الفترة الزمنية لصرف الحوالات البريدية والأذن البريدية بمنحها نفس الفترة القانونية المحددة لصرف الشيكات.

- إنجاز مشاريع ترشيد استهلاك الطاقة عن طريق مشروع الطاقة الشمسية كأحد حلول الطاقة المتجددة، ومشروع استبدال وحدات الانارة بوحدات LED.

نبذة عن انجازات الوزارة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الاداء الحكومي والشفافية والاثار المترتبة عليها:

جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الاداء الحكومي والشفافية تهدف الى ضمان قيام القطاع الحكومي بالواجبات والمهام الموكلة إليه على الوجه الأكمل وبمستويات عالية من الجودة والكفاءة والاحتراف، ومن هنا فإن جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية جاءت لتعبر عن تقدير جلالة الملك للمؤسسات الحكومية المتميزة في أدائها وخدماتها ومشاريعها وبرامجها وإنتاجيتها وخططها وأساليب عملها، والموظفين المتميزين في هذه المؤسسات.

كما وتهدف الجائزة إلى تعزيز تبادل الخبرات بين مؤسسات القطاع العام ومشاركة بعضها البعض قصص النجاح في الممارسات الإدارية الناجحة، وتوفير الجائزة مرجعية إرشادية وأساساً معيارية لقياس مدى التقدم والتطور في أداء المؤسسات الحكومية في المملكة، وتساهم في تطوير القطاع الحكومي والارتقاء بمستوى أدائه، كما تساعد في دعم برامج التنمية والتخطيط الاستراتيجي في هذه المؤسسات وقد استفادت الوزارة من مشاركتها المتتالية في جائزة الملك عبد الله الثاني، فقد ساهمت الجائزة في غرس ثقافة التميز في جميع نواحي العمل من خلال تبني ممارسات ومنهجيات كان لها دور كبير في رفع كفاءة وفاعلية الاداء المؤسسي.

نتائج مشاركات الوزارة في دورات الجائزة:

- شاركت الوزارة في الدورة السابعة للجائزة (2015/2014) وحازت على المركز الأول- المرحلة الفضية.
- شاركت الوزارة في الدورة السادسة للجائزة (2013/2012) وحازت على المركز الأول في المرحلة البرونزية.

- شاركت الوزارة في الدورة الخامسة للجائزة (2011/2010) وحازت على المركز الثاني في المرحلة البرونزية.

- شاركت الوزارة في الدورة الرابعة للجائزة (2009/2008).

- شاركت الوزارة في الدورة الثالثة للجائزة (2007/2006) وحازت على الجائزة الفضية.

- شاركت الوزارة في الدورة الثانية (2005/2004).

- شاركت الوزارة في الدورة الاولى (2004/2003).

وقد جاءت نتائج الوزارة في دورات الجائزة نتيجة لجهود المتميزة للإدارة والموظفين وفريق الجائزة في جوانب التطوير والتحسين في جميع مناحي العمل.

الأثر المترتبة على الوزارة نتيجة مشاركتها في الجائزة:

- تطبيق اساليب عدة لتعزيز الحاكمية المؤسسية والنزاهة والبعد عن الفساد والمسؤولية المجتمعية.

- تعزيز معايير الجودة في العمليات والارتقاء بمستوى الخدمات بما يتوافق مع حداثة العصر وتحقيق رؤية الوزارة.

- خلق ثقافة القيادة المشتركة ونشر ثقافة العمل الجماعي.

- تجدير ثقافة التميز لدى الموظفين في كافة نواحي العمل.

- وجود إطار منظم يتوافق مع أهداف الوزارة ويشمل تحديد أهم الاحتياجات الاجتماعية وتلبيتها مثل المشاركة في التدريب والتعليم والأنشطة الثقافية والمشاريع الخيرية والمبادرات التطوعية ودعم المرأة.
- توفير بيئة عمل ملائمة مثل توفير بيئة خالية من التدخين وتقليل الأخطار الصحية والحوادث والحرص على السلامة العامة وتقليل الضوضاء والتلوث البيئي.
- ترشيد استخدام الموارد مثل المياه والطاقة ورفع كفاءة استخدامهما.
- توفير وسائل تبادل المعرفة، ثقافة الاشراف والتمكين والتحسين.
- تبني الافكار التطويرية والابداعية.

المسؤولية المجتمعية

تعد المسؤولية المجتمعية عملية ممنهجة في الوزارة، حيث تم توثيق "منهجية المسؤولية المجتمعية" ارتكازا على المعايير الدولية ISO 26000، وتحظى بدعم وتوجيه من الادارة العليا وذلك لضمان الاستدامة الاقتصادية والمجتمعية والبيئية، كما تم التركيز على الأثر البيئي والمجتمعي. ويتم وضع خطة تحدد آليات تعزيز دور الوزارة اتجاه المجتمع لتشمل خدمات المسؤولية المجتمعية الداخلية المقدمة للموظفين وخدمات المسؤولية المجتمعية الخارجية مثل المبادرات التطوعية لخدمة المجتمع، وبما يحقق الهدف الاستراتيجي "ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية في مجالات دعم المجتمع والصحة وترشيد الاستهلاك"

إنجازات المسؤولية المجتمعية:

➤ تنفيذ "مشروع المبنى الأخضر" كمشروع ريادي لتكون الوزارة أول مبنى حكومي أخضر في المملكة، حيث قامت بالتسجيل في المجلس الأردني للأبنية الخضراء كأول خطوة في تنفيذ المشروع.

➤ الترشيد في الاستهلاك:

ويتمثل ترشيد الاستهلاك بترشيد استخدام الموارد تماشياً مع التوجهات الوطنية حيث تم توثيق "سياسة ترشيد الاستهلاك" والتي تشمل توجيهات وارشادات للمحافظة على الموارد بشكل عام، ومن ضمنها ترشيد استهلاك المياه والطاقة، وتوضح الممارسات التي تتبعها الوزارة في ضمان ترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة الاستخدام.

حيث قامت الوزارة بـ:

- ✓ إنجاز مشروع الطاقة الشمسية كأحد حلول الطاقة المتجددة.
- ✓ تنفيذ تدقيق طاقي مفصل لكل الوزارة، وتعيين وتدريب ضابط الارتباط لكفاءة الطاقة.
- ✓ اجراءات نظام الانارة :
 - استبدال وحدات الانارة بوحدات LED.
 - التحكم بالإنارة ببعض المناطق باستخدام حساسات اشغال.
- ✓ اجراءات نظام التبريد والتكييف:
 - تنظيف مكثف نظام التبريد المركزي .
 - ضبط ثيرموسات التكييف والتدفئة على مستوى محدد حسب المعايير والكودات العالمية (ضبط درجة الحرارة .
 - تطبيق برنامج تنظيف لوحدة المياه في اجزاء وحدة تبريد المياه المركزية
- ✓ انظمة الوقود-تحسين كفاءة الاحتراق لبويلر الديزل.
- ✓ الالتزام بالتعاميم الصادرة من رئاسة الوزراء بخصوص ترشيد الاستهلاك لمصادر الطاقة والمياه.
- ✓ الالتزام بتعميم رئاسة الوزراء بخصوص موعد تشغيل التدفئة في بداية الشتاء ونهاية فصل الشتاء.
- ✓ عمل صيانة دورية للمرافق الصحية باستمرار للحد من هدر المياه.
- ✓ ترشيد استهلاك الطاقة في انظمة الضخ اطفاء مضخة الماء في الطابق السفلي .

- تشارك الادارة العليا في النشاطات الداخلية والخارجية مثل جلسات التوعية الخاصة بترشيد الاستهلاك وتوزيع طرود الخير وغيرها.
- فعاليات ونشاطات المسؤولية المجتمعية الداخلية المقدمة لموظفي الوزارة، وذلك من خلال تنظيم لقاءات في المناسبات الدينية والوطنية والمجتمعية:

- احتفال عيد الام
 - احتفال عيد الاستقلال
 - مأدبة افطار رمضان لموظفي الوزارة
 - معايدة عيد الفطر
 - معايدة عيد الاضحى
 - الاحتفال بفوز الوزارة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الاداء الحكومي والشفافية.
- فعاليات ونشاطات المسؤولية المجتمعية الخارجية:

- مأدبة افطار رمضان للأيتام في مبنى الوزارة، العقبة.
- طرود الخير (معان، الطفيلة، الكرك، العقبة).
- حملة للتبرع بالدم
- زراعة الاشجار
- مساعدات للأسر المحتاجة